

لقاء سمو الأمير مع النواب لن يكون الأسبوع المقبل وسيقدر موعده بناء على التزامات سموه ومتى ما بلغت بذلك فسأبلغ النواب

# الغانم: نتمنى أن يرکز رئيس الحكومة على الخروج بأفضل تشكيل بغض النظر عن الفترة الزمنية

.. ويستقبل قنصلنا العام لدى إسطنبول



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أثناء استقباله قنصلنا العام لدى إسطنبول محمد فهد الحمد  
استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم، في مكتبه أمس، قنصلنا العام لدى إسطنبول محمد فهد الحمد.

موعده بناء على التزامات سموه، ومتى ما بلغت بذلك فسأبلغ اخواني النواب. وفيما يتعلق بمقابلة رئيس الحكومة، ذكر الغانم أن مقابلة سمو الرئيس مع النواب موجودة ولكن لم يتحدد الموعد بعد، مشيراً إلى أنه في الأسبوع المقبل ستكون هناك مهمة رسمية للكثير من النواب فيما يتعلق بالبرلمانات الأسبوعية، وقد يستغرق المؤتمر عددا كبيرا من أيام الأسبوع المقبل، ونوقع الغانم أن يشهد الأسبوع الذي يليه العديد من اللقاءات المهمة. وبسؤاله عن الدعوة التي يوجهها للنواب في ظل هذه الظروف، قال الغانم: الدعوة هي اني أوكد وأثني وادعم وأسأند كل ما ورد برسالة صاحب السمو للنواب، فهناك مهم وهناك أهم، مشددا على أن الأحداث والتحديات الخارجية التي نواجهها في هذا الوقت تطلو ولها أولوية فوق اي امر آخر. وأضاف: أدعو الجميع إلى التكاتف والتماسك وتحسين الجبهة الداخلية والتعامل بعقلانية مع المشهد السياسي حتى تكون سندا ووعنا لصاحب السمو ولا تكون عبئا على الشعب الكويتي.

فيما يتعلق بالتشكيل الحكومي، ولكن القرار بيد سمو رئيس مجلس الوزراء الذي يرفع هذا التشكيل إلى صاحب السمو. وردا على سؤال، قال الغانم: سيكون هناك لقاء للنواب مع سمو الأمير ولكنه لن يكون الأسبوع المقبل، وسيقدر صاحب السمو

وأكد على ضرورة أن يكون هناك حشد للفترة الزمنية يوازي المواءمة السياسية للموضوع، فلا نريد أن يتأخر التشكيل لفترة طويلة، ولكن يجب أن يكون لحسن الاختيار أولوية على الاستعجال. وأوضح أن من حق كل نائب ان يبدي رأيه بحرية

الحركة فيما يتعلق بالتشكيل الحكومي الجديد. وتمنى الغانم أن يركز سمو رئيس مجلس الوزراء الذي حظي بقبلة صاحب السمو على المعايير اللازمة الكفيلة بالخروج بأفضل تشكيل ممكن بغض النظر عن الفترة الزمنية، وبما يحقق مصلحة البلد والشعب والسلطتين.



الرئيس مرزوق الغانم متحدئا للصحافيين

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو الـ

يوصلها النواب دائما إلا ناتي باستعجال ثم نقع في نفس الأخطاء السابقة، مشددا على أن الأهم هو حسن اختيار الوزراء وأن تكون الحكومة بمواصفات تحقق الحد الأدنى وأمين جامعة الدول العربية والعديد من الالتزامات البروتوكولية الرسمية التي قد تكون أيضا سببا في بطء

كثيرة على صعيد التشكيل الحكومي، بعدما شهدته الأيام الماضية من انشغالات نتيجة الزيارة التي قام بها الرئيسان الفلسطيني والتركي للبلاد ووزير الخارجية المصري وأمين جامعة الدول العربية والعديد من الالتزامات البروتوكولية الرسمية التي قد تكون أيضا سببا في بطء

**ضرورة أن يكون هناك حد للفترة الزمنية يوازي المواءمة السياسية للموضوع فلا نريد أن يتأخر التشكيل لفترة طويلة ولكن يجب أن يكون لحسن الاختيار أولوية على الاستعجال**  
**أؤكد وأثني وادعم وأسأند كل ما ورد برسالة صاحب السمو للنواب فهناك مهم وهناك أهم**

شدد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم على أهمية التكاتف والتماسك وتحسين الجبهة الداخلية والتعامل بعقلانية مع المشهد السياسي، متوقفا ان يشهد الأسبوعان المقبلان تحركات كثيرة على صعيد التشكيل الحكومي الذي نرى أن الأهم فيه هو حسن الاختيار. وبين الغانم، في تصريح إلى الصحافيين، أن القول بأن المدة المحددة لتشكيل الحكومة هي اسبوعان ليس له اساس من الصحة دستوريا ولا علاقة لهذا القول بالدستور ولا بالسوابق او اي أمر آخر، مضيفا نحن نقرأ الدستور بوضوح ونستشير من هم أهل لذلك وحكم المحكمة الدستورية الأخير أفتت ذلك وأوضح الغانم أن أغلب الخبراء الدستوريين صرحوا بأنه لا توجد مدة محددة لتشكيل الحكومة، مؤكدا أن مدة الأسبوعين لا تطبق الا في بداية الفصل التشريعي، وكل السوابق الماضية لتشكيل الحكومات امتدت لأكثر من اسبوعين. وأكد أن الأهم بالنسبة له ولأغلب النواب هو حسن الاختيار، وهذه الرسالة التي

## العدساني: تشكيل حكومي صلب قادر على التعااطي مع الأوضاع الإقليمية وتلاني مخالفات «المحاسبة»

استعانة هذه الشركة بونشآت خاصة بدلا من استخدام البونشآت التابعة لوزارة الداخلية. واعتبر أن قانون المرور فيه شبهة دستورية، نظرا لتفرد وزارة الداخلية باتخاذ القرارات استنادا على التقويض المنصوص عليه في المذكرة التفسيرية للدستور، من دون الرجوع إلى مجلس الأمة لتعديل القوانين، مؤكدا أن القرارات العشوائية والمزاجية أمر غير صحيح. وقال: نحن مع الداخلية في تطبيق القانون والقضاء على الحوادث وضمان سلامة الطريق، لكن بشكل حضاري ويتفق مع المعايير الدولية. وطالب الحكومة بان تكون شفافة مع الشعب الكويتي الكريم، وتطمئن بان الاقتصاد الكويتي من أفضل الاقتصاديات العالمية، مؤكدا انه ليس هناك عجز فعلي لإطلاق الكويت وإنما عجز سنوي بقيمة 7 مليارات دينار تعوض من الاحتياطي العام للدولة. ودعا الحكومة إلى البدء بنفسها في وقف الهدر والبذخ ومحاسبة كل المسؤولين عن الإخفاقات والتسيب والملاحظات والمخالفات المسجلة من الجهات الرقابية والرسمية. كما طالب الحكومة بالحد من غلاء الأسعار وعدم تقليص الدعم وعدم رفع رسوم الخدمات وخصوصا على المواطنين من الطبقة المتوسطة ومحدودي الدخل. وبين أن المقترض على الحكومة تقديم خطة جديدة بدلا من خطة السابقة التي أثبتت فشلها وعدم نجاحها، موضحا أن التعاون مع نجاحها، مرتبط بالصلح العامة فقط، وأي إخفاق أو تجاوز ستمت المساءلة فورا دون تردد. ودعا إلى تشكيل حكومي قادر على إعطاء أكثر مسؤولية، وأن تكون هناك رؤية مستقبلية والتزام بقواعد الجزائية. وطمان المواطنين بأن إيرادات الصندوق السيادي ارتفعت أكثر من إيرادات النفط، فقد فاقت إيراداته في العام الماضي الإيرادات النفطية، وفي عام 2018 الدراسة الحكومية تشير إلى انه سيحقق لنا فائض بنسبة 16% إذا تم الجمع بين الإيرادات النفطية وإيرادات الصندوق السيادي. ونفى العدساني ان يكون قد حصل بينه وبين رئيس ديوان المحاسبة بالإجابة أي سؤال خلال الاجتماع الذي تم مؤخرا في لجنة الميزانيات والحساب الختامي، والحساب الختامي، موضحا ان ما جرى بينهما هو اختلاف وتباين في الآراء وفي النهاية اتفقتنا على مبدأ واحد وهو المصلحة العامة.

الجهات التي تدور حولها شبهات مالية وشبهات اختلاس وتزوير. وشدد على ضرورة ان يتم التدقيق وتسوية كل السندات التي تم على أساسها الصرف، وطلب الفواتير وتسوية محاسبا، وإحالة كل من لا يمتلك السندات الدالة على الصرف إلى النيابة العامة، وإلا فستتم محاسبة الحكومة. وبين أن قيمة الاعتمادات والدفعات النقدية المحولة إلى المكاتب والسفارات الخارجية بلغ 1.496 مليار دينار، والأكثر ارتفاعا هي المكاتب الصحية التي بلغت اعتماداتها 1.080 مليار دينار، فيما بلغت المبالغ تحت التحصيل 761 مليون دينار في صندوق المتعثرين. وأشار إلى وجود 371 مليون دينار مبالغ تحت التسوية لم تسر على حسابات المصروفات أو الإيرادات وهذه مخالفة صريحة، 242 مليون دينار دفعت عن اعتمادات مستندية لم يتم قيدها في حساب المصروفات. وشدد على ان صندوق التنمية هو من يحق له ان يحجز الأموال، وذلك لتنفيذ مشاريع وليست 6 جهات حكومية تحجز 20 مليار دينار التي من المفترض ان تحول لخزينة الدولة بدلا من إصدار السندات التي تجعل الكويت مدينة، مبينا ان الجهات التي تحجز الأموال هي مؤسسات البترول الوطنية وبنك الائتمان وهيئة الصناعة ومؤسسة الموانئ الكويتية والبنك المركزي والصندوق الكويتي للتنمية. ورأى ان الإدارة الحكومية فيها إخفاقات بكل النواحي، والأصل على رئيس الوزراء الإسراع بتشكيل الحكومة في ظل هذه الظروف الإقليمية لا سيما في ظل العجز عن السبب في عن نساءل عن السبب في عن لماذا لم تتدرج وزارة الداخلية في تطبيق المخالفات المرورية؟ مؤكدا ان قرار الوزير بالتراجع عن قرارات سحب السيارات مضمنة، ولكن عليه ان يفتح تحقيقا بهذا الأمر. وأعلن عزمه الطلب من ديوان المحاسبة فتح سجلات شركة تعليم قيادة السيارات في الشركة بسحب السيارات؟ كما أعلن عزمه توجيه سؤال لوزير التجارة عن نوع العقد الذي لدى هذه الشركة خصمة لسحب السيارات، وطلع أيضا على نسبة استفاضة وزارة الداخلية من الإيرادات، مستغربا



رياض العدساني متحدئا في المجلس

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو الـ

فادحة في التأمينات الاجتماعية وعليهم مراجعة جميع السجلات الحسابية وعلى مدير التأمينات الحالي معالجة الإخفاقات الحالية رغم تحقيق التأمينات أرباحا بقيمة مليار ونصف المليار دولار، وأشار العدساني إلى ان هناك من صور الكويت بأنها تسير نحو الهاوية وهذا غير صحيح، وذلك لأن صندوق الاحتياطي العام التسوية لأحدى القضايا مقابل 15 مليون دولار، وذكر العدساني: انني سأحسم موضوع سندات شركة زين، حيث ان هيئة الاستثمار تملك 24,6% ولدينا ممثل واحد والجانب العماني عندهم خمسة ممثلين رغم انهم يملكون نسبة 22% فقط ويفترض ان يكون ممثلو هيئة الاستثمار لا يقلون عن ثلاثة، اثنان منهم أساسيون وواحد بالاستخبار، منسائلا ما رأي على استرجاع سندات الخزانة بنسبة 9,84% بقيمة 425 مليون سهم بقيمة 255 مليون دينار وما رأي الهيئة عندما باعت بعض الأسهم ب 600 فليس وباعت أسهما أخرى بقيمة 781 فلما وما هو تحفظها وتقريرها؟ مطالبا الاستثمار بزيادة عدد الممثلين، لافتا إلى ان نسبة الحكومة هي 28% ويجب إعادة تشكيل الهيئات التي تملك الحكومة فيها نسبة، وقال العدساني اننا طالبا التأمينات بإعادة هيكلة الاستثمار وقامت بذلك وان تكون إدارة المخاطر المالية فعالة ويجب مراجعة جميع السجلات منذ أيام المدير السارق الهارب وتدعى على العام المال من خلال المضاربة بالعملة التي بلغت 262 مليون دينار مسببا انخفاض أرباح المؤسسة وأن هناك خسائر

طالب العدساني الحكومة بضرورة تشكيل حكومة صلبة قادرة على التعااطي مع مطالب الشعب الكويتي والأوضاع الإقليمية وتلاني المخالفات التي ذكرها ديوان المحاسبة في أغلب الجهات الحكومية، وقال العدساني في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة: انني أود ان أوضح حقيقة الإدارة الحكومية والميزانية العامة للدولة خاصة انني فتحت حوارا في السوشيال ميديا لاستقبال الأسئلة من الشعب الكويتي والاعلاميين، مشيرا إلى ان المادة 57 من الدستور تؤكد عند كل فصل تشريعي ووفقا للمادة 87 يدعو سمو الأمير لأول اجتماع بعد مرور أسبوعين من الانتخابات وإذا لم يعقد الاجتماع يعتبر المجلس وفق القانون والدستور مدعوا للانعقاد، مؤكدا انه لا يوجد نص دستوري في توقيت تشكيل الحكومة، وأضاف العدساني انه على سمو رئيس مجلس الوزراء تشكيل حكومة صلبة ومواكبة للعصر وتفاذي السلبات خاصة بعد تصريح سموه عن الاطلاع على ملاحظات ديوان المحاسبة تجاه وزارته، وقال العدساني اننا اجتمعنا في لجنة الميزانيات سابقا مع ديوان المحاسبة ووزارة المالية لتحديد آلية معالجة المخالفات والملاحظات ويوم الاثنين المقبل سنجتمع مع المراقبين الماليين وشؤون التوظيف في ديوان المحاسبة، حيث سنضع الخطط والمراقبية الصحيحة لكل الملاحظات الموجودة في وزارات الدولة وعلى المبارك اختيار وزراء أكفاء يتجنبون ملاحظات الديوان. وأشار العدساني إلى ان الحكومة على ما فعلته مسبقا لا تستحق البقاء، وبناء على الاستجواب تم إسقاط الحكومة ومن المفترض عليها ان تواكب الصالح العام وفقا للدستور، مشيرا إلى ما يتردد عن وجود عجز فعلي غير صحيح وأن اقتصادنا صلب وفوق الممتاز وعلينا تطوير بعض الاستثمارات الخاسرة وعدم ترديد مثل هذه الأخبار التي جعلت الشعب الكويتي يتوتر، لافتا إلى ان الاستثمارات الخارجية تصل إلى أكثر من 600 مليار دولار وإفلاس بعض الشركات بلغ 468 مليون دولار وعدم قدرة الهيئة على استردادها، لافتا إلى ان هناك انتعاشا في الصندوق السيادي للدولة ويجب ان يتنحش أكثر مطالبا بمحاسبة من أخطأ. وقال العدساني ان انخفاض السوقية للأسهم لبعض سندات

الجديدة مع الظروف والمعطيات التي تفرضا طبيعة المرحلة الحالية داخليا وإقليميا. وقال د.الحويلة: إننا في حاجة لتقييم العمل الحكومي ومن ثم تقويم ما يجب تعزيزه، كما يجب التوسع في توزيع الكفاءات الشابة المشهود لها بالإنجاز وطرح الأفكار والرؤى المبتكرة التي تضيف إلى العمل الحكومي ولا تكون عبئا ثقيلا عليه. وشدد على ضرورة أن يتمتع الوزراء الجدد بالقدرات الفنية والسياسية التي تمكنهم من تنفيذ الخطط

وأكد الحريش ان نتائج انتخابات 2016 هي غضبية أشعبية أوجدت الأغلبية الموجودة الآن، والنواب مدوا يد التعاون لمدة ستة كاملة والآن رجعنا إلى الربع الأول، داعيا رئيس الحكومة إلى الاستماع لمطالب الشعب الكويتي ومنها الوثيقة الاقتصادية وخفض سنن التقاعد وإصلاح الكوارث التي مورست في الفترة الماضية من خلال التشريعات والجناسي التي سحبت لدوافع سياسية وبعض المطالبات الشعبية المستحقة. وقال الحريش انني كنت أتمنى ان يستقيد رئيس الوزراء من المدة الماضية لعدم تشكيل الحكومة في التواصل مع جميع النواب ليستمع لمطالبهم لان يوزر فلان وفق المطالبة، ونضع أجنحة للإنجاز في المرحلة المقبلة وفق جدول محدد لإنجازها، مشيرا إلى انها هي بوسلة التفاهم في هذه المرحلة المقبلة والأغلبية النيابية متمسكة بها. وقال: إذا تعاملتم مع المطالب بواقع التهذئة فسننجح ولكن لا نستطيع ان نقدم تهذئة بعيدا عن المطالب الشعبية لأنها ستفشل. ودعا الحريش إلى الإسراع في تشكيل الحكومة وفتح حوار مع النواب للاستماع من خلالهم إلى المطالب الشعبية والوقوف من جميع النواب بمسافة واحدة وإذا تحققت المطالب الشعبية فاقول لرئيس الوزراء ستتمتع بحصانة شعبية وليست نيابية كما هو الحال لوزير الصحة الذي يتمتع بحصانة شعبية بعد ان نجح في محاربة الفساد لأنه هو ما سيحقق التهذئة القائمة على مكتسبات وليس التهذئة القائمة على وعود ومماطلات لا تحقق الفائدة للشعب الكويتي.

أكد النائب د.محمد الحويلة على ضرورة ان يتناسب التشكيل الحكومي لتقييم العمل الحكومي ومن ثم تقويم ما يجب تعزيزه، كما يجب التوسع في توزيع الكفاءات الشابة المشهود لها بالإنجاز وطرح الأفكار والرؤى المبتكرة التي تضيف إلى العمل الحكومي ولا تكون عبئا ثقيلا عليه. وشدد على ضرورة أن يتمتع الوزراء الجدد بالقدرات الفنية والسياسية التي تمكنهم من تنفيذ الخطط



د.محمد الحويلة

## الحربش: الإسراع في تشكيل الحكومة

وأكد الحريش ان نتائج انتخابات 2016 هي غضبية أشعبية أوجدت الأغلبية الموجودة الآن، والنواب مدوا يد التعاون لمدة ستة كاملة والآن رجعنا إلى الربع الأول، داعيا رئيس الحكومة إلى الاستماع لمطالب الشعب الكويتي ومنها الوثيقة الاقتصادية وخفض سنن التقاعد وإصلاح الكوارث التي مورست في الفترة الماضية من خلال التشريعات والجناسي التي سحبت لدوافع سياسية وبعض المطالبات الشعبية المستحقة. وقال الحريش انني كنت أتمنى ان يستقيد رئيس الوزراء من المدة الماضية لعدم تشكيل الحكومة في التواصل مع جميع النواب ليستمع لمطالبهم لان يوزر فلان وفق المطالبة، ونضع أجنحة للإنجاز في المرحلة المقبلة وفق جدول محدد لإنجازها، مشيرا إلى انها هي بوسلة التفاهم في هذه المرحلة المقبلة والأغلبية النيابية متمسكة بها. وقال: إذا تعاملتم مع المطالب بواقع التهذئة فسننجح ولكن لا نستطيع ان نقدم تهذئة بعيدا عن المطالب الشعبية لأنها ستفشل. ودعا الحريش إلى الإسراع في تشكيل الحكومة وفتح حوار مع النواب للاستماع من خلالهم إلى المطالب الشعبية والوقوف من جميع النواب بمسافة واحدة وإذا تحققت المطالب الشعبية فاقول لرئيس الوزراء ستتمتع بحصانة شعبية وليست نيابية كما هو الحال لوزير الصحة الذي يتمتع بحصانة شعبية بعد ان نجح في محاربة الفساد لأنه هو ما سيحقق التهذئة القائمة على مكتسبات وليس التهذئة القائمة على وعود ومماطلات لا تحقق الفائدة للشعب الكويتي.

وأشار الحريش إلى ان دور الانعقاد الماضي استمر ما يقارب 5 أشهر و20 يوما والأصل في أدوار الانعقاد الا تقل عن 8 أشهر، مشيرا إلى انه كان الأولى ان يمدد ولا يفرض دور الانعقاد بسرعة. وأشار إلى ان العطلة البرلمانية استمرت 4 أشهر و20 يوما تقريبا أي ما يقارب مدة دور الانعقاد والآن مرت 18 يوما من دون حكومة ولا

طالب الحريش د.محمد الحريش بضرورة وضع الاجنحة التشريعية وفق جدول زمني معين لتحقيق الإنجاز في الفترة المقبلة. وأضاف الحريش في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة: انني سأتحدث في هذا المؤتمر الصحافي عن حقيقة الأزمة الموجودة في هذا المجلس بعيدة عن سيطرتها بينما هي لاتزال في عقلية 2013، مستغربا عدم إكمال المجلس مدتها المعهودة. وقال ان الحكومة لم تدرك حقيقة مهمة وهي ان نسبة التغيير في الانتخابات السابقة كانت كبيرة جدا وبلغت حد عدم نجاح 32 نائبا سابقا وهي أعلى نسبة تغيير في تاريخ الانتخابات وفيه نسبة شباب مؤثرة لعدة أسباب منها الوثيقة الاقتصادية والعلمية والروائية والعزل السياسي وغيرها.

وأشار الحريش إلى ان دور الانعقاد الماضي استمر ما يقارب 5 أشهر و20 يوما والأصل في أدوار الانعقاد الا تقل عن 8 أشهر، مشيرا إلى انه كان الأولى ان يمدد ولا يفرض دور الانعقاد بسرعة. وأشار إلى ان العطلة البرلمانية استمرت 4 أشهر و20 يوما تقريبا أي ما يقارب مدة دور الانعقاد والآن مرت 18 يوما من دون حكومة ولا



د.محمد الحريش متحدئا

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو الـ

وأشار الحريش إلى ان دور الانعقاد الماضي استمر ما يقارب 5 أشهر و20 يوما والأصل في أدوار الانعقاد الا تقل عن 8 أشهر، مشيرا إلى انه كان الأولى ان يمدد ولا يفرض دور الانعقاد بسرعة. وأشار إلى ان العطلة البرلمانية استمرت 4 أشهر و20 يوما تقريبا أي ما يقارب مدة دور الانعقاد والآن مرت 18 يوما من دون حكومة ولا